الفصل الثانى

الوقت كعنصر اقتصادى فى المنظور الوضعى

مقدمـــة:

بالاسترشاد بما سبق عرضه من توضيح لمفهوم الوقت ولأبعاده المختلفة، وبما سوف يتم عرضه تباعاً من معلومات إضافية حول تلك الأبعاد، يمكن القول بأن الوقت بطبيعته هو عنصر اقتصادى بالدرجة الأولى؛ لأنه فى الواقع يمثل أداة جوهرية تدور بها .. وفى فلكها: جميع أنشطة وإنجازات البشر ـ الإيجابى الفعال منها. والسلبى المعرقل. بل إن الوقت يعتبر بالدرجة الأولى أحد الموارد الطبيعية التي أتاحها الله للإنسان حيث تم تكليفه بالاستثمار الفعال لما أتيح له من ذلك الوقت الذي يبلغ أقصى قيمة كمية له لحظة انتهاء عمره وذلك ما سوف يتم توضيحه بمزيد من التفصيل والتعمق فى الفصل الثالث من تلك الدراسة.

وحتى بلغة البشر العلمية والعامة، فالوقت يعتبر مالاً Time is Money مما يؤكد على الطبيعة الاقتصادية التي يتسم بها خاصة في الآونة الأخيرة التى تشهد تغيرات عالمية متتابعة، لاهثة تتسابق مع

لحظات الزمن في توالد صاروخي لأعداد لا تنتهي من الأحداث الجديدة والتطورات ذاتية التوالد والتكاثر اللحظي.

وسوف تتأكد الطبيعة الاقتصادية للوقت، عندما نتابع معاً في صفحات ذلك الفصل بعض الدراسات التي قامت بتناوله بالشرح والتحليل، حيث يلاحظ أن تلك الدراسات تنتمي إلى فروع علمية مختلفة، ومع هذا، فقد توحدت مجالات معالجاتها العلمية للوقت وتركزت كلها حول المحور الاقتصادي .. وإن تعددت المصطلحات والأهداف التي قامت عليها تلك الدراسات المتخصصة حول الوقت.

وبالتجول الفكري بين الدراسات التي تناولت الوقت في المجالات العلمية المختلفة، لوحظ أن كل دراسة كانت تتناوله من زاوية محددة تختلف عن نظائرها من الدراسات المتخصصة في ذات المجال.

ومن الطريف أن نعلم أنه على الرغم من الصفة الاقتصادية للوقت، فإن ريادة الكتابة عنه ـ وحوله ـ قد نبعت من مجال علمي غير اقتصادي، وكان ذلك على يد عالم الاجتماع الأمريكي «بيتريم سوروكين» الذي اشتهر بمساهمته العلمية الريادية في مجال «ميزانية الوقت» منذ عام ١٩٣٩م، وكذلك عالم الإدارة الأمريكي (أيضاً)! فريدريك تايلور (١٨٥٦-١٩١٥م) الذي كان من رواد التركيز التحليلي العلمي للوقت المستغرق في العمل مع ربطه بالحركة في محاولة لتعظيم مستوى الأداء الإنتاجي بناء على ترشيد هذين العنصرين كتوليفة متكاملة وقد اقترح كوسيلة لحدوث ذلك أن يتم تطبيق نظام

للحوافز المالية يقوم على أساس ربط تلك الحوافز بالأجر الأساسي لكل ساعة عمل، وأوضح تيلور - في هذا الصدد - أنه لتحقيق إنتاجية مرتفعة لا يكفي فقط تطبيق قاعدة (وضع الشخص المناسب في المكان المناسب أو في الوظيفة المناسبة)؛ ولكن أيضاً لابد من ربط الحوافز المالية بحجم الوقت الذي يتحقق فيه إنجاز فعلي للعاملين، كما أوضح فريدريك تايلور حقيقة هامة وهي أن هناك مؤشرين رئيسيين لقياس كفاءة العمل هما ارتفاع الأجور (كهدف للعمال) وانخفاض تكلفة العمل (كهدف لأصحاب العمل) وعلى الرغم من أنهما مؤشرين متقابلين الاتجاهات، فقد نصح تايلور بالتوفيق بينهما وتحقيقهما معاً من خلال دراسة عنصر الوقت وترشيد استغلاله وطالب بضرورة ربط كل وحدة زمنية (ساعة ودقيقة) بحركات العمال واستبقاء الضروري واستبعاد غير الضروري منها (لمزيد من التفاصيل ارجع إلى: السيد ياسين، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص ج؛ سيد الهواري، ١٣٩١هـ ١٩٧٠م، ص٢١، ٢٢؛ جاري ديسلر، ١٤١٢هـ/١٩٩١م. ص٣٩).

ومن المؤسف أن دراسات الوقت كموضوع ذاتي للتحليل لم يأخذ حظه الكافي في علم الاقتصاد وتم إهماله في كثير من النظريات برغم أهمية دوره في توجيهها مثل نظرية العرض والطلب التي لم تأخذ الوقت كأحد العوامل المؤثرة في عرض السلع والطلب عليها مع أنه يلعب دوراً جوهرياً في ذلك الصدد، فعلى سبيل المثال يقل الطلب

على الخدمات الترفيهية في أوقات الدراسة بينما يزيد الطلب إلى أقصاه على المستلزمات التعليمية والدراسية في ذات الفترة ويصل إلى ذروته أوقات الامتحانات حيث يزيد الطلب أيضاً على المنبهات والمهدئات (من الأدوية) والعكس بالعكس صحيح.

غير أن الاقتصاد الوضعى قد أخذ الوقت بعين الاعتبار ولكن بأسلوب مختلف فهو مثلاً يعتبر عاملاً جوهرياً فى تمييز التحليل الحركى (الديناميكى) عن التحليل الساكن (الاستاتيكي)، حيث يتم التقصى والتحليل للعلاقات الدالية فى التحليل الحركى عبر سلاسل زمنية معينة؛ بينما في التحليل الساكن يتم ذلك فى لحظة زمنية محددة باستخدام بيانات تتعلق بلحظة معينة Cross Section Data. وفى حالة التحليل الحركي للعلاقات الدالية الاقتصادية يؤخذ الوقت فى الاعتبار، ليس كمتغير محل للدراسة والتحليل، ولكن كأحد المعطيات والأمور الواقعة التي تستخدم لأغراض التصنيف والتمييز والتفريق بين العلاقات والأوضاع محل الدراسة الأصلية.

كما يتم استخدام الوقت أيضاً كوسيلة لتوصيف ولقياس أو تحديد متغير أو أكثر من تلك التي تؤخذ في عمليات الدراسة والتحليل الأساسية؛ مثل اعتبار طول الفترة الزمنية التى يتم قضاؤها فى التعليم مؤشراً على زيادة المعرفة، وطول فترة العمل فى نشاط ما كمؤشر على ارتفاع مستوى الخبرة بالعمل في ذلك النشاط، وكذلك يستخدم الوقت كعامل تنظيمى وتصنيفي للخطط وللأهداف وللإنجازات، ومن

أشهر تطبيقاته الاستخدام الشائع لآجال زمنية ثلاثة: الأجل القصير (عام أو أقل)، والأجل المتوسط (ثلاث سنوات) والأجل الطويل (حتى عشر سنوات أو أكثر).

وقد اعتبر عنصر الوقت أيضاً من مبررات الحصول على فوائد على القروض، وذلك على أساس أن المقترض يستفيد بما يقترض طوال فترة الاقتراض، ويحرم صاحب القرض (المقرض) من الاستفادة بقيمة ما أقرضه في ذات فترة الاقتراض. ولو أن المدرسيين من رجال الكنيسة الذين تولوا ريادة المدرسة الاقتصادية في العصور الوسطى كانوا قد حرّموا ذلك وأكدوا على أن الزمن هو ملك لله (لمزيد من التفاصيل ارجع إلى زينب الأشوح، ٩٧، ص٢٩). وعلى أية حال. فمازال عنصر الزمن يستخدم كجزء من عملية حسابية لسعر الخصم ولحساب القيمة الحالية وفي عمليات حسابية أخرى.

وعلى الرغم من عدم وجود نظرية اقتصادية متخصصة عن (أو حول) الوقت؛ ومن عدم تناول ذلك العنصر الهام كجزء من مجموعة المتغيرات أو العوامل المكونة للقوانين وللنظريات الاقتصادية المعروفة مثل قوانين العرض والطلب ونظرية الطلب الكلي الفعلي وتناقص الغلة ونظرية مالتس في السكان والتي يجب دراستها وتحليلها في حد ذاتها ولا يكتفى باعتبارها من العوامل المساعدة على استكمال القوانين والفروض والنظريات المعنية إلا أنه قد يكون من الإنصاف القول، بأنه قد تمت بعض المحاولات الاقتصادية المتفرقة التي اعتبرت

الوقت كمحور رئيسى للدراسة أو كجزء منه، وسوف يتضح ذلك ضمن العرض التالى الذى تناول الوقت كعنصر أساسى أو جزئى لدراسته فى حد ذاته أو لدراسة التأثيرات المتداخلة له مع تأثيرات بعض العناصر الاقتصادية الأخرى.

وفيما يلى عرض موجز، وشامل لأهم ما ذكر حول الوقت كعنصر اقتصادى جوهرى، فى مختلف الدراسات المتخصصة ليس فى مجال الاقتصاد فقط، ولكن أيضا فى علم الإدارة والاجتماع، بل وكذلك فى مجال اقتصاديات الصحة والتغذية ودراسات المرأة. ونتيجة لثراء ما تم الحصول عليه وتجميعه من معلومات تتعلق بذلك الموضوع، فسوف يتم تصنيفها في العرض التالى على تصور مرحلي تدريجي متكامل تنفرد بتقديمه الدراسة الجارية وذلك من خلال سبعة عناوين فرعية كلها تمثل ركائز وفروض أساسية لوليد مرتقب كنظرية واضحة المعالم للوقت. وعلى ضوء محتويات الدراسات المتخصصة متباينة الاهتمامات والمجالات يمكن القول بأن الوقت يتطلب أولاً (تخصيصاً) له بين الاستخدامات المختلفة وتوزيعه على الإنجازات المخططة والمطلوبة ثم (إدارة) الوقت الذي تم تخصيصه - سابقا - بما يضمن تعظيم فعالية استغلاله وتوظيفه لتحقيق الأهداف الموجه لها، وبعد ذلك نحتاج إلى التعرف على قاعدة (الوقت المناسب) لكل خطوة تتبع، وإنجاز يتم في إطار التوجهات السابقة؛ وتقودنا الخطوة السابقة إلى تقصى (الوقت الضائع) أو (الوقت المهدر) الذي لم يكن مناسباً

للإنجاز أو كان قد تم استغراقه على عكس المستهدف؛ وما من شك فى أن مفهوم الوقت الضائع قد يختلط مع مفهوم آخر هو (وقت الفراغ) مع أن ذلك المفهوم الأخير يتسم بخصائص وبقواعد تنظيمية تختلف تماما عن المفهوم الأول مما يستدعى ضرورة التعرف الأكثر دقة على جوانبه وأبعاده؛ ولأن وقت العمل يعتبر وجهاً مقابلاً لوقت الفراغ ويتسم بطبيعة (تبادلية) معه، كان لزاماً علينا أن نلقى الضوء على تلك الطبيعة، وأخيراً فعلى المستوى الفرعي، نجد أن الوقت بالنسبة للمرأة يختلف في طبيعته عن الوقت المخصص بالنسبة للرجل حتى إن كانا الاثنان يساهمان في العمل الاقتصادى خارج المنزل. لذا، فقد فضلنا استكمال الصورة المعنية بلقطة ختامية عن أحد الأوضاع التي تتعلق (بالوقت النسائي) كمثال تطبيقي ذي طبيعة خاصة.

١/٢: تخصيص الوقت Time Allocation: ويعنى إجمالاً توزيع الوقت على الأنشطة والأعمال المختلفة ويناظره فى المصطلحات الاقتصادية مفهوم «تخصيص الموارد» الذي يعنى توزيع الموارد - المحدودة نسبياً- بين الاستخدامات المتعددة لها، خاصة بعد أن أصبحت الدراسات المعاصرة تعتبر الوقت سلعة نادرة في الاقتصاد والمجتمع (علا مصطفى، ٩٨، ص٤١) مثله فى ذلك مثل الموارد النادرة الموجبة للتخصيص.

هذا، ويلاحظ أن لمفهوم «تخصيص الوقت» مرادفات أخرى تنطوي على ذات المعنى المستهدف ومن أهم تلك المرادفات ميزانية الوقت Time Budget و«استخدام الوقت» Time Use .

ولقد تم تعريف ميزانية الوقت (المرادفة لمفهوم تخصيص الوقت الذي يعينا) بأنها «سجل أو يوميات لأنشطة متتابعة أو دورية يشغلها الفرد لمدة محدودة غالباً ما تكون أربعاً وعشرين ساعة» (ليلى عبد الجواد، ٩٨، ص ١٠). ويتضح من ذات المرجع السابق أن الوقت يرتبط بالنواحي المالية، فكما تشير الدراسة فإن الوقت كالمال تماماً؛ فكما أن مالك المال يفاضل ما بين استهلاك المال أو أن يقوم باستثماره، فكذلك هو يفاضل ما بين استثمار ما يملكه من وقت أو اهداره. وقد يفسر ما سبق انتشار المقولة الشائعة بأن «الوقت مال» Time is Money

وكما نوهنا من قبل، فعلى الرغم من أن المقولة السابق الإشارة إليها تواً هي مقولة اقتصادية بالدرجة الأولى، لكن الحقائق تشير إلى معلومة غير متوقعة وهي أن رائد الدراسات المتخصصة حول الوقت لم يكن من الاقتصاديين، وإنما كان من علماء الاجتماع وهو العالم الأمريكي «بيتريم سوروكين» الذي نشر له أول بحث عن «ميزانية الوقت» في عام ١٩٣٩ ميلادياً، وكان ذلك في جامعة هارفارد الأمريكية (السيد يسين (مشرفاً)، ٩٨، ص جـ).

هذا، وقد تعددت أنماط توزيع الوقت بين الأنشطة المختلفة أو بمعنى آخر أقسام ميزانية الوقت بتعدد المدارس العلمية المختلفة التي قامت بتناوله، وإن كان المتأمل فيها بنظرة شاملة سيلاحظ أنها لا تختلف كثيراً بعضها عن البعض الآخر، خاصة وأن أقسام تلك الميزانية تنطوى على المجالات الرئيسة العامة لأنشطة الإنسان ـ وهى محدودة بطبيعتها ـ ولكن يلاحظ أنها كلها وقعت فى خطأ تصنيفى حيث أسقطت جميعها بنداً جوهرياً من البنود التي لا يقبل فقط عدم إدراجها فى ميزانية الوقت، ولكن ذلك البند كان من المفروض أيضاً أن يدرج على رأس تلك القائمة وسوف نوضح ذلك بعد استعراض أهم النماذج التي وردت بشأن ميزانية الوقت في الدراسات المختلفة.

فالنموذج الأول وضعه وارد Ward بعد دراسة العادات اليومية لعينة من الأفراد تبلغ سبعة آلاف من الجنسين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠، ٥٩عاماً وقد اقتصرت على الفترة ما بين الساعة ٦ صباحاً حتى الساعة ١١مساءاً. وبناء على نتائج تلك الدراسة يمكن تقسيم بنود ميزانية الوقت إلى ثلاثة بنود رئيسية:

١ـ بعيداً عن المنزل، وتشمل الوقت المستغرق في العمل. والسفر، والشراء، واللعب، وأداء الالتزامات الاجتماعية.

٢ـ بالمنزل، وتشمل الوقت المستغرق في إعداد الطعام وتناوله وأداء الأعمال المنزلية والاستحمام والقراءة والنوم.

٣- أنشطة الفراغ، وتشمل الوقت المستغرق في الاستماع إلى الراديو ومشاهدة التلفزيون والتزاور وممارسة الرياضة.

والنموذج الثانى حددت فيه ماري هولمان بنود الميزانية المعنية وفقاً للأنشطة اليومية المختلفة بأربعة بنود هى: العمل، وإدارة شئون المنزل، والطعام، والرعاية الشخصية. وعلى الرغم من عدم ذكر النوم هنا، فقد يكون تم اعتباره من ضمن مكونات البند الأخير.

ويتفق مع النموذج السابق كثير من الدراسات الأخرى مع إضافة ملحوظة تستوجب بنداً إضافياً للوقت وهو الوقت الحر Free Time ، أو وقت الفراغ Leisure Time كما جاء كمرادف في بعض الدراسات. ولكن تلك الدراسات قدمت نماذجها بتصنيفات مختلفة الأنماط برغم شموليتها لذات البنود.

فنجد مثلاً **النموذج الثالث** الذي وضعه ماير، وبريتيبل Mayer & Briyhtbill ينقسم إلى ثلاثة بنود:

١- وقت البقاء (الذي يتم فيه تناول الطعام والنوم والعناية الشخصية).

٢- وقت المعاش (المستغرق في العمل).

٣- وقت الفراغ (الوقت الحر).

بينما تنقسم ميزانية الوقت فى **النموذج الرابع** لتشارلز وبيوكر Charles & Bucher إلى أربعة بنود:

١ـ وقت الدراسة بالمدرسة (وقد أغفل النموذج هنا أن الدراسة يمكن أن تتم في مؤسسات تعليمية كثيرة أخرى).

٢ـ وقت العمل.

٣ـ وقت الأكل والنوم.

٤ـ وقت الفراغ.

وفي **نموذج خامس** تم عرض ميزانية للوقت في أبسط تصنيف وهو وقت للعمل، ووقت للهو Time for Play أو وقت حر Free Time أو وقت الفراغ Leisure يمكن للإنسان أن يمارس فيه أنشطة أخرى غير العمل مثل الأكل والنوم واللهو ... الخ (ليلى عبد الجواد. ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص١١، ١٢؛ هارولد فوجيل. ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، ص ٣، ٥).

وفي جميع الدراسات، قصد بوقت العمل، ذلك الوقت المستغرق في ممارسة الأنشطة الاقتصادية بهدف التكسب والوفاء بالاحتياجات المعيشية المختلفة ولذلك اعتبر قسماً أساسياً من وقت الإنسان بينما اعتبر ما عداه من وقت وقتاً حراً أو وقت فراغ تتم فيه ممارسة الأنشطة الأخرى التي اختلفت الدراسات في تحديد كنهها أو أقسامها كما سيتضح ذلك تفصيلاً في جزء منفصل متقدم.

أما ما يثير الدهشة والتعجب والأسى أيضاً فهو عدم أخذ وقت التعبد وأداء الفرائض وتقوية صلة الإنسان بخالقه في الاعتبار مع أن

أساس تواجد الإنسان على الأرض هو التعبد ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: ٥٦)، ومن المثير أن غالبية الدراسات التي استعرضت تصنيفات الوقت، قامت بتحديدها بناء على دراسات ميدانية لعينات بشرية كبيرة! فهل أصبحت العبادة ـ يا ترى ـ عنصراً مهملاً في قائمة البشر أم أن ذلك يحدث كنتيجة طبيعية لصفة العلمانية التي تتصف بها الدراسات التي تناولت عنصر الوقت بالشرح وبالتحليل والتي تعمدت إسقاط الوقت المستغرق في التعبد من الاعتبار إتباعاً لقاعدة فصل العلم عن الدين التي بدء في تكثيف تطبيقها منذ القرن الثامن عشر؟! على أية حال، فسوف تتضح الأهمية البالغة لذلك القسم التعبدى فى سياق الفصل المنفرد بالمنظور الإسلامي لتحليل الوقت الذي سيتم عرضه لاحقاً، وسوف يتأكد ـ حتى للمتجاهلين للأمور الدينية ـ أن فى النموذج الإسلامى وسيلة الإنقاذ الوحيدة لمشكلة «تلوث الوقت» التى أصبحت كل مجتمعات العالم تعانى من تضخمها وتئن من آثارها الاقتصادية والاجتماعية بل والصحية المدمرة.

وعلى أية حال، فإن وقت الفراغ أو الوقت الحر يتسم بأهمية خاصة من الناحية الدراسية والعملية مما يستلزم تخصيص جزء خاص بتوضيح بعض الجوانب الهامة المتعلقة به كما وردت في الدراسات الوضعية. ولكن قبل ذلك، نود الاسترسال في سلسلة النقاط المحورية وفقا للتصور المرحلى المشار إليه في بداية ذلك الفصل، وبناء عليه

يعرض في الجزء التالي بض الجوانب الهامة المتعلقة بإدارة الوقت الذي يفترض أنه قد تم توزيعه بين الاستخدامات المختلفة له في مرحلة سابقة على النحو الذي تم توضيحه توأ.

٢/٢: إدارة الوقت The Management of Time : يقول العالم الأمريكي (دايل تيمب، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص٦٣) أن «إدارة الوقت تعني إدارة نفسك» بمعنى أن الانضباط الذاتي هو مفتاح إدارة الوقت. ويفسر ذلك العالم المقولة السابقة بتمهيد تم شرحه في مقدمة كتابه (المرجع السابق، ص١١، ١٢) حيث يشير إلى أن إدارة الوقت تقوم على استعداد للالتزام الشخصي بترتيب وتنظيم إجراءات العمل اليومية وعاداته ووضع أولويات لها. كما يوضح المؤلف أن الإدارة الجيدة للوقت تزيد الإنتاجية وترفع الأداء العام. وتتيح للإدارى وقتاً أكبر يكون تحت تصرفه بحيث يمكن للإدارى أن يقيم الأمور ويجد الحلول ويخطط للمستقبل بشكل أفضل. ويوضح ويليام ويلكينسين (الذي امتلك شهرة عالمية في إدارة شئون الموظفين) أنه بينما يمكن للطاقة والمال والمهارة أن يتم استرجاعها وتنميتها، فإنه على عكس ذلك الحال، نجد أن الوقت الذي يذهب لا يمكن استرجاعه أبداً ومن ثم فهو يعتبر من أكثر السلع المستخدمة فى الأعمال شيوعاً ومن أكثرها قيمة بينما غالباً ما لا ينظر إليه هكذا أبداً حيث غالباً ما يركز الإنسان على (تمضية) الوقت أكثر من توجيه الاهتمام بكيفية استغلاله (المرجع السابق، ص٢٤).

ويوضح المرجع السابق أن الوقت يحدث توزيعه على الكل بالتساوى، فكل إنسان متاح له من الوقت الثابت ٢٤ ساعة يومياً، و٧ أيام فى الأسبوع، و٥٢ أسبوع في السنة. وبالتالى فإن العبرة هنا هى كيفية تقدير أهمية ذلك الوقت المتاح وكيفية إدارته بشكل رشيد خاصة وأنه ـ كما تقول الدراسة يمثل أغلى مورد شخصى (جيتندر ميشرا، برابهاكرا ميسرا، المرجع السابق، ص٣١) (Jitendra Mishra; Prabhakra Misra).

وبناء عليه يقترح المؤلفان السابق الإشارة إلى رأيهما تواً منهجاً نموذجياً لترشيد استغلال الوقت وإدارته بأفضل شكل ممكن وذلك بالبدء أولاً بتحديد الأهداف الشخصية وتلك المتعلقة بالعمل ثم وضع أولويات لتلك الأهداف وترتيبها وفقاً لدرجة أهميتها، ويعتبر المؤلفان أن الأهداف لابد أن تستخدم كجزء أساسى من حياة المرء الشخصية والعملية، وأن تستخدم أيضاً كأداة جيدة لإدارة الوقت المتاح. ويوصى بألا يكون جدول وقت المرء مزدحماً بعدد من الأهداف الرئيسية والفرعية التي تفوق طاقة الإنسان، كما أشير إلى أن لكل إنسان وقت مميز يتراوح من ساعة إلى ساعتين في اليوم، وأن ذلك قد يكون في الصباح الباكر أو فى آخر الليل، وعلى المرء القيام في خلال ذلك الوقت المميز بأكثر الأعمال والمهام أهمية وارتباطاً بأهم أهداف المرء. ولقد اتضح تركز اهتمام المؤلفين بتلك الفترة حتى أنهما أطلقا

عليها مصطلح يميزها عن غيرها من الوقت المتاح للإنسان وهو «الوقت المميز أو الساعة الهادئة».

ويستكمل المؤلفان عناصر استكمال الإدارة الرشيدة للوقت ببعض المقترحات الأخرى والتي نوجز أهمها في ضرورة عدم إلزام النفس بما يفوق طاقتها ومن وسائل تحقيق ذلك وضع أولويات للمهام الرئيسية والبدء بتنفيذ المستعجل جدا منها والأكثر أهمية، مع الاستعانة بالغير وتفويض بعض المهام التي يمكن أن يقوموا هم بها. وتصنيف الأوراق والوثائق إلى مجموعة تتطلب البت السريع وأخرى تقرأ للإحاطة ثم تمرر على الآخرين أو تحفظ لحين الاحتياج إليها، بينما هناك مجموعة ثالثة من الأوراق التي يجب التخلص منها أولاً بأول منعاً للتراكم الورقي المعرقل للوقت وللمجهود وهي تلك التي تتأكد عدم أهميتها في الحاضر ولا في المستقبل كما نصح المؤلفان بإعطاء أولوية العمل للمهام غير المحببة أو غير السارة أولاً في مواجهة فعالة تجنب صاحبها عمليات التأجيل أو المماطلة التي لا تتلاءم مع وجوب اتخاذ القرارات في الوقت المناسب (لمزيد من التفاصيل: ارجع إلى المرجع السابق مباشرة، ص٣٤- ٣٧، ٤٢، ٤٣). ونتيجة لأهمية مواجهة المواقف الصعبة وضرورة حلها أو معالجتها في الوقت المناسب، فقد أدلى كثير من خبراء الإدارة بدلوهم وقدموا بعض المقترحات المفيدة في ذلك الأمر، نختار منها اقتراحاً طريفاً بأن يتبنى المؤجلون لخطة أو لعمل ما، وقتاً قدره خمس دقائق أخرى (وهكذا) إذا وجدوا لديهم

الاستعداد للاستمرارية، وإلا فليتحولوا إلى شئ آخر بعد انتهاء الفترة الأساسية المقترحة للمواجهة على أن يعاودوا الكرة كل يوم حتى ينتهى الأمر (لمزيد من التفاصيل: ارجع إلى المرجع السابق، ص٤٥٥، ٤٦٦).

والواقع أن موضوع إدارة الوقت هو موضوع إدارى - كتخصص علمى- بالدرجة الأولى، كما أنه يتداخل فى مضموناته مع ما سوف يتم التحدث عنه على الصفحات التالية من نقاط محورية أخرى مختلفة. لذا، يفضل الاكتفاء بما تقدم من توضيح حول تلك النقطة، ولكن قبل الانتقال إلى النقطة التالية نود أن ننوه إلى أن كثيراً من البشر يقعون في خطأ تلقائي خطير العواقب وهو (تمضية) الوقت المتاح لهم أو (أوقاتهم) بشكل عشوائي، تاركين للظروف وللأحداث وللآخرين مهمة توجيه حياتهم التي تقاس فى الواقع بالوقت الإجمالي المتاح لهم في الحياة الدنيا، ويحدث ذلك في الدول المتخلفة خاصة، وفي وقت الفراغ على وجه أخص. والمتأمل فى التوجيهات الشرعية سيتأكد له أن الإسلام لا يقر تلك التلقائية والعشوائية في تمضية الوقت المتاح وفى إدارته، طالما أن كل إنسان سوف يسأل عن كل لحظة فى عمره كيف قضاها أو بالمعنى الأكثر دقة (أفناها) حيث أن كل لحظة فى حياة الإنسان تنقضى لا يوجد بديل لها أبداً، فهى تنقضى وتفنى بكل ما كانت تتضمن من فرص استغلال واستثمار إيجابيين. وذلك ما

سوف يتضح بشكل أكثر تفصيلاً ودقة في جزء متقدم من ذلك العرض.

وإن كان الإنسان مطالب بتنظيم كل ما يتاح له من وقت وبترشيد استغلاله، فما من شك فى أن الأهمية في تحقيق ذلك تتزايد في ترشيد استغلال الوقت المخصص للعمل من أجل التكسب. وهنا تتضح لنا مشكلة كبيرة بل وضخمة عادة ما تمثل بؤرة فساد مهلكة لكثير من الأعمال الاقتصادية أو التعليمية أو ما شابهها وتتمثل فى (البيروقراطية) تلك الكلمة المخيفة التي تنطوى على تعقد إجراءات العمل ومراحل الإنجاز وتشابكها بدون داع مما يمكن أن يؤدى إلى تبديد وقت المرتبطين بالأعمال المصابة بتلك الآفة المدمرة، بل وفي كثير من الأحيان تفسد الأعمال وتنحرف عما استهدف لها. أو فى أفضل الأحوال يتم إنجازها بخسائر كبيرة ... أو فى وقت غير المستهدف مما يقلل من جدوى ثمارها ذلك ما يدعونا إلى محاولة التعرف على نظام الوقت المحدد الذى اهتمت بعض الدراسات بإبراز جدواه كوسيلة فعالة لترشيد استغلال الوقت المتاح خاصة في المعاملات والعمليات الاقتصادية والوظيفية المختلفة.

٣/٢: نظام الوقت المحدد Just In Time System : من العبارات التي ينتشر ترديدها على ألسنة العامة والمتخصصين، مقولة (فات الميعاد) It's too late ؛ كما يقال (هذا ليس وقته) It's Not the Right Time ويقال أيضا (قبل الأوان) It's Too early ، وعلى

الرغم من أن مثل تلك العبارات ومرادفاتها أحياناً ما يتم ترديدها بشكل عفوي، إلا أن واقع مضمونها ينطوى على قاعدة علمية بالغة الأهمية وهي أن العمل أو الأداء أو السلوك الناجح يرتبط - بالضرورة - بالتوقيت الناجح، وكم من أعمال وسلوكيات فشلت فى ضخ منافعها برغم نجاحها في حد ذاتها وكان ذلك نتيجة لأدائها أو لبدئها أو لإنهائها فى وقت غير صحيح ولا مناسب لطبيعتها أو لغيرها من الأمور والأطراف المتعلقة بها، ويتضح ذلك بشكل كبير في كثير من أنواع التعبد (ففى رمضان مثلاً يصوم الإنسان كل الشهر حيث يبدأ صيامه بمجرد أن يحين وقت الفجر، فإن تناول أي شئ من المفطرات بعد ذلك الوقت يجعل المرء مفطراً حتى إن صام بقية اليوم، كما أنه بمجرد أن يحين وقت المغرب فعلى الصائم أن يفطر ولا يستحب التأخير فى ذلك. كما أن أداء المصلى في غير الأوقات المشروعة لا يصح ...وهكذا) وكذلك نجد أن تلك القاعدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمل الاقتصادى، ولهذا فإن أحد وسائل تحسين مستوى وأداء ذلك العمل يتمثل في القضاء على البيروقراطية التى تنطوى على تعقد الإجراءات وإطالة وقت الإنجاز أو تعطيل تحقيقه فى الوقت (المناسب). ومن هنا تبرز أهمية النظام العلمى الذى تبنته العلوم الإدارية على وجه الخصوص وهو نظام الوقت المحدد Just –In Time System والذي يرمز له عادة بالرموز الثلاثة JIT .

والنظام المذكور يمثل «نظام الإنتاج الذى تتم فيه عمليات الإنتاج وحركة الموارد والسلع ...الخ عندما تكون مطلوبة، فتكون النتيجة مخزوناً قليلاً جداً وفق نمط الإنتاج من اليد إلى الفم» (نجم عبود، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ص٢١).

وذلك النظام يهدف أساساً إلى زيادة سرعة استجابة العملاء وإقبالهم على المنتج المطبق عليه ذلك النظام، مع تدنية قوائم الموجودات من المخزون إلى أقل قدر ممكن حيث أن تزاحم بنود تلك القوائم يدل على تكدس المخزون الذى يدل بدوه على سوء التخطيط الإنتاجي وعلى سوء عمليات تصريف المنتجات وبيعها فى الوقت المناسب. كما أن من أهداف ذلك النظام أيضاً (والذي يمثل أحد منافعه على وجه آخر)؛ بتدنية الفاقد إلى أقل قدر ممكن طالما سيراعى الإنجاز المرحلى كلّ فى وقته الملائم، وبالإضافة إلى ذلك فهو يتيح تحقيق شرط الشفافية transparency فى عمليات الإنتاج والتوزيع التى يفترض أنها تتحقق فى أوقات محددة ومعروفة مسبقاً للجميع (ستيفن تين هاف وآخرون، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص١٠١).

ووفقاً لذلك النظام، اعتبر الوقت هو الأساس الجوهرى لبناء أى نظام جيد وهو يطبق فى مجال المبادلات على أساس استخدام قاعدة «الوصول اليوم والاستخدام غداً» وبالتالى فهو يرتكز فى جانب منه على الوقت فى إزالة الهدر وتدنية حجم الفائض بالحرص على عدد الإنتاج (قبل الأوان)، وعلى قصر فترة التوريد Lead Time وكذلك

أيضا على قصر وقت الإعداد Set- up Time . ومع هذا، فالنظام المذكور يتضمن تطبيق عناصر أخرى بالإضافة إلى الوقت لا داعي لذكرها هنا ولكن يمكن القول بأن ذلك النظام يقوم على شرط مزدوج هو الإنتاج حسب الحاجة؛ وفي الوقت المحدد.

والنظام المذكور نشأ بشكل أساسي في اليابان وتم بلورته وتطويره وإعداده للتطبيق العملي بالتحديد من خلال شركة تويوتا اليابانية وكان ذلك في فترة الستينات، وتم تطبيقه بعد ذلك - لأول مرة - في الولايات المتحدة الأمريكية وكان ذلك في عام ١٩٨٠ في أحد المصانع ثم بدأ تطبيقه في الاتساع ليشمل قطاعات أخرى أمريكية وليمتد إلى جهات اقتصادية كثيرة في مناطق أوروبا وأمريكا الجنوبية والوسطى بعد أن ثبت نجاحه في إزالة الهدر في عمليات الإنتاج وخفض المخزون وجدولة الإنتاج. وبلغة الأرقام، فقد ثبت أن مراعاة تحديد الوقت المناسب للإنتاج وللمخزون وللتوريد مع مراعاة بقية العناصر التي يتضمنها ذلك النظام قد أدت إلى زيادة إنتاجية العمل بنسب تتراوح من ٢٠٪ إلى ٥٠٪، وزيادة استغلال طاقة المعدات بنسب ٣٠- ٤٠٪، وخفض وقت التحميل الصناعي بنسب ٨٠- ٩٠٪، وخفض تكلفة الإخفاق (ضرورة إعادة العمل لإصلاح عيوب فيه) بنسب ٤٠-٥٠٪، وخفض تكلفة شراء الموارد بنسب ٨-١٥٪، وخفض كمية المخزون إلى ٥٠-٩٠٪ وكذلك حدث تقليص في

احتياجات الصناعة إلى ٣٠ـ٤٠٪ من الموارد اللازمة في العادة (لمزيد من التفاصيل ارجع إلى: نجم محمد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠ـ٢٦).

والواقع أن ذلك النظام يجب أن يعمم تطبيقه ليس على المستوى الجغرافي للعالم فقط، ولكن أيضاً على المستوى الفردى أيضاً حيث يجب على كل فرد أياً ما كان وضعه أو خبراته أن يقوم بتنظيم وقته بدقة وأن يحدد تصوراً محدداً وواضحاً لما يجب عليه أن يقوم به من أعمال والتزامات على مستوى اليوم، والشهر والسنة، وبحيث يتم كل في الوقت المحدد له تماماً. هنا تبدو الأهمية البالغة للنموذج الإسلامى الذى يحرص على استغلال كل فيمتو ثانية في حياة الإنسان بشكل رشيد والذي ينطوى على توجيهات يمكن أن تنظم حياة الإنسان المعيشية والترفيهية بشكل متوازن وثابت يضمن معه تدنية الفاقد من الوقت أو من المجهود إلى أقل قدر ممكن. وذلك ما سوف يتم توضيحه في حينه.

وعلى أية حال، فإن قاعدة أو نظام الوقت المحدد تنطوى على افتراض أن ما عداه يكون وقتاً ضائعاً مهدراً لأن الأمر المستهدف لم يتحقق في الوقت المناسب له. ويدعونا ذلك إلى محاولة التعرف على ذلك (الوقت الضائع) الذي يجب تجنب الوقوع في براثنه وذلك ما سيتضح فيما يلى:

٤/٢: الوقت الضائع Wast Time: بالإضافة إلى فريدريك تايلور، يعتبر «نابيج» من علماء الإدارة الذين كانت لهم إسهامات ريادية متميزة فى مجال دراسات الوقت الضائع. ولقد طالب نابيج بضرورة تدنية الوقت الضائع إلى أقل وقت ممكن من خلال استخدام الساعة الدقيقة (سيد الهوارى، ١٣٩١هـ/١٩٧٠م، ص٢٢).

ووفقاً للمعنى المذكور توآ، فإن الوقت الضائع أو مرادفاته يمكن أن ينطبق على كل الأمور والأوضاع الحياتية والتكسبية للإنسان، ولكن يفضل التركيز على توضيح ذلك المفهوم فيما يتعلق بميدان العمل والنشاط الاقتصادى حيث أن ذلك يتلاءم بشكل مباشر مع الطبيعة الاقتصادية التي تقوم عليها الدراسة الحالية.

وفيما يتعلق بمجال العمل الرسمى، عادة ما يستبعد من أشكال الوقت الضائع، الأجازات القانونية والأجازات الرسمية التي يحصل عليها الموظف العام باعتبارها حقاً متفق عليه مسبقاً بعدم إنجاز أى عمل رسمي في خلالها. ولقد حسبت تلك الفترة المستثناة من أوقات العمل الرسمية في مصر فتم تقديرها بنحو ١٠٥ يوماً سنوياً فى مصر! (عبدالخالق فاروق، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص٢٤) وذلك يعنى أن العامل في مصر يقضى نحو ثلث الوقت الإجمالي المقرر في مجال العمل الرسمي في حالة توقف رسمي عن ممارسة ذلك العمل، فإذا ما أخذنا فى الاعتبار أيضاً الأشكال الأخرى من الأجازات التي يكثر الحصول عليها بشكل غير رسمى والأجازات المرضية، وذلك الوقت الذى يضيع

ولا يستغل فى العمل نتيجة لمعاناة كثير من مجالات العمل الحكومى من مشكلة البطالة المقنعة، وذلك الوقت المهدر نتيجة لكثرة الأذونات والاعتذارات عن قضية يوم عمل كامل لسبب رسمى أو لغيره من الأسباب وما أكثرها فى ذلك المجال، فإننا يمكن أن نتصور ضخامة المأزق الزمنى التشغيلى الذى تعانى منه الغالبية العظمى من مجالات العمل الرسمية، والذى يعنى بلغة الاقتصاد ارتفاع تكاليف العمل في جزء منها بدون أن يكون هناك مقابل إيرادى أو استثمارى يبررها أو يستفاد منه لتعويضها، وهنا تكمن مشكلة فاقد وقت العمل الرسمى: تكلفة أكبر من العائد؛ وطاقات وموارد مهدرة لا تستغل بكاملها.

ويمكن تصنيف فاقد وقت العمل الرسمى (أو الوقت الضائع) إلى نوعين من الفواقد: الفاقد الحتمى Compulsery وهو الذي تفرضه طبيعة العمل وظروفه، وهو يتمثل فى الأجازات القانونية المستحقة للموظف أو للعامل، وتلك الأوقات التى يقتطعها الموظف من وقت عمله الرسمى فى اتصالات أو تنقلات متعلقة بالعمل أو لقضاء الحاجة أو للراحة. وذلك النوع من الفواقد الزمنية يطلق عليه «وقت المسموحات» وهو عادة ما يمثل نحو ١٥٪ إلى ٢٠٪ من وقت العمل الرسمى، أما النوع الثانى فيطلق عليه الفاقد غير الحتمى Uncomplusery وهو ذلك الذى ينشأ عن عمد أو عن إهمال ويتمثل فى أى جزء من وقت العمل الرسمى يتم تضييعه وعدم قضائه في أداء العمل الرسمى بدون مبرر مقبول، وعادة ما يحدث ذلك نتيجة

لمعاناة نظام العمل الرسمي من عدم الانتظام وعدم الجدية وعدم الانضباط أيضاً مما يستوجب تصحيح ذلك. (عبد الخالق فاروق، المرجع السابق، ص٢٤، ١١٣).

ويتضح من التصنيف السابق أنه ليس بشرط أن يعتبر كل الفاقد من وقت العمل (ضائعاً) أو (مبدداً) وأن هناك بعض المعايير التي يمكن الاستعانة بها لتقييم حجم التبديد الذي يمكن أن يوصف به الوقت المفقود، وكلها تتعلق بمدى توافر المبررات الكافية لحدوث ذلك الفقدان، وهنا نحذر من التقييم الشخصي الذى يمكن أن يتداخل مع مثل تلك المعايير، فكم من حالات حدث فيها فقدان لجزء من وقت العمل بحجة من تلك (المسموحات) كالتعلل مثلاً بالقيام بمهمة تتعلق بالعمل ولكن في مكان آخر خارج نطاقه المكاني، وبينما يعتبر ذلك من الصنف الأول (لأنه وقت مقتطع من وقت العمل الرسمي من أجل أمور أخرى تتعلق به) نجد أنه يعتبر فى الواقع وقتاً ضائعاً ومبدداً لأن الموظف أو العامل غالباً ما لا يستغرق سوى جزء فقط من ذلك الوقت المقتطع في أداء متعلقات العمل الإضافية أو الاستثنائية، بينما يمضى بقية الوقت المقتطع في قضاء أمور شخصية ولا علاقة لها إطلاقاً بعمله الأصلى.

وإن كنا قد أبدينا تحفظاً فيما سبق لعدم أخذ وقت العبادات فى الاعتبار كجزء ضرورى وأساسى من حياة الإنسان، فإننا نبدى استنكارنا للدراسات التى تعتبر أن الوقت الذى يقوم فيه العاملون

بأداء الصلوات المفروضة في أثناء أوقات العمل الرسمية جزءاً من وقت العمل (الضائع). وذلك كما حدث ـ للأسف ـ من قبل مؤلف مسلم حين قام بعرض قائمة من العناصر الممثلة لوقت الضائع في أثناء العمل الرسمي، وقام بتعداد أحد عشر عنصراً، واعتبر أن الوقت المستغرق في الصلاة واحداً منها، وبذلك فقد جعل المؤلف ذلك البند المقدس متماثلاً مع سلوكيات أخرى دنيوية مثل تناول الطعام وإجراء محادثات هاتفية خاصة وقراءة الصحف وتبادل الأحاديث الشخصية مع الزملاء (انظر عبد الخالق فاروق، جدول (٤٠)، ص١٢١).

والواقع، فإنه على عكس ذلك التصور الخاطئ سوف يتضح في جزء متقدم كيف أن الصلاة يمكن أن تعتبر إحدى الوسائل الجوهرية لترشيد استخدام الوقت وتنظيمه، فضلاً عن أنها يجب أن تعتبر من المتغيرات المستقلة التي لابد أن تترتب بقية الأمور والأوضاع والسلوكيات على تحققها في أوقاتها المحددة من قبل خالق الكون وليس العكس كما يعتقد خطأ كثير من البشر عن عمد مستفز أو عن جهل لا يغتفر ولا يقبل أى تبرير له خاصة إن صدر عن إنسان عاقل مكتمل المدارك!

وبالعودة لاستطرادنا حول سلسلة النقاط المحورية العلمية حول الوقت، فقد لوحظ أن هناك خلطاً كبيراً بين مفهوم الوقت الضائع كوقت سلبى غير مرغوب فيه، ووقت الفراغ أو الوقت الحر كوقت يعتقد أنه يقضى أيضا في أداء أعمال سلبية أو عقيمة طالما أنها لا تتعلق

بأى إنجاز اقتصادى تكسبى أو مربح. وإن كنا قد تعرضنا لمفهوم الوقت الضائع وأوضحنا بعض جوانبه وتفسيراته، فعلينا إذن أن ننتقل تواً إلى توضيح مناظر لمفهوم وقت الفراغ والوقوف على مدى صحة تداخل ذلك المفهوم مع المقصود بالوقت الضائع.

٥/٢: وقت الفراغ Leisure: وذلك الوقت يطلق عليه أيضاً الوقت الحر Free Time أو الوقت غير المشغول Unoccupied Time أو الخالى من الأعمال Free from business أو غير المستخدم Unutilzed ولقد عرفته إحدى الدراسات على أنه: «الوقت المتبقى بعد استبعاد الساعات والدقائق اللازمة لأعمال تتعلق بالبقاء Subsistence (وبصفة أساسية لتناول الطعام وللنوم)؛ وأعمال تتعلق بالعمل التكسبي Work؛ ولإنجاز جميع الأنشطة المتعلقة بهذين النوعين من الأعمال» (هارولد فوجيل، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص٥). ويكاد ذلك التعريف يتشابه مع ما ذكره كل من ماير وبريتبيل ولو أنهم لم يركزوا أساساً على تعريفهم لوقت الفراغ، بل كان اهتمامهم منصباً على تصنيف ميزانية الوقت المتاحة للإنسان حيث صنفوها إلى ثلاثة بنود أولها وقت البقاء (حيث يتم فيه تناول الطعام والنوم والعناية الشخصية)، وثانيهما وقت المعاش (العمل) بينما اعتبر وقت الفراغ (الذى يعنينا في هذا الصدد) بنداً ثالثاً ومكملاً للميزانية الزمنية المذكورة. وفى تصنيف مختلف بعض الشئ لتشارلز وبيوكر (لميزانية الوقت أيضاً وليس لوقت الفراغ كموضوع أساسى) بدء ببند وقت

الدراسة بالمدرسة! ثم جعل البند التالي لميزانية الوقت هو وقت العمل. يليه وقت الأكل والنوم ثم ختم بوقت الفراغ كبند رابع وأخير لمكونات ميزانية الوقت (ليلى عبد الجواد، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م. ص١١، ١٢). ولقد لوحظ أنه غالباً ما ينظر إلى وقت الترفيه على أنه ذى علاقة تبادلية Trade off مع وقت العمل حيث يزيد وقته مع تناقص وقت العمل والعكس بالعكس.

وبعد ملاحظة أن طقوس العبادة وأنشطة الشحن الروحى والتواصل مع خالق البشر والكون والرازق لهما من كل شئ قد تم استبعادها كأحد البنود الأساسية التي يجب أن يخصص لها وقت مستقلاً فى ميزانية الفرد، بل وأن الوقت الذى تتم فيه أحد تلك الطقوس أثناء فترة العمل التكسبى قد تم اعتباره وقتاً (ضائعاً)! ترى. هل تم أخذ ذلك البند فى الحسبان بحيث يتم إنجازه كأحد أنماط أو أشكال قضاء وقت الفراغ المذكور؟! لنشهد سوياً كيف تكون التوجيهات العلمية البشرية بشأن كيفية قضاء وقت الفراغ الذي افترض أيضاً ـ بناء على تلك الدراسات ـ أنه ليس بوقت للنوم أو لتناول الطعام أو لقضاء الحاجات الشخصية البشرية.

فى تصنيف متميز للوقت المذكور، أشير إلى أن ذلك يمكن أن ينقسم إلى وقت حر سلبى واختير لذلك النوع مسمى وقت (الفراغ). ووقت حر إيجابى واختير له مسمى وقت (الترويح) أو وقت (الترفيه)

Entertainment (منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٨٠٣هـ/١٩٨٢م، ص٤٨٩-٤٩٠).

وفيما يتعلق بطبيعة قضاء وقت الفراغ، يشير هارولد، وفوجال (مرجع سابق، ص٥) إلى أنه يتسم عادة بالاستقرار النسبى فى أوقات حدوثه، ومداها، وكذا فى الأنماط المختلفة لقضاء ذلك الوقت ولكن عادة ما تعتري ذلك الوقت تغيرات حادة التذبذب فى بعض الحالات الخاصة والاستثنائية مثلما في حالة التقاعد عن العمل أو فقدان الوظيفة لسبب ما. وجدير بالذكر أن المؤلفين السابقين (المرجع السابق مباشرة، ص٤) قد تعرضا إلى النقطة التى تثير تحفظنا وإن كان ذلك بشكل مختلف، فقد أوضحنا أن هناك اختلافاً بين المنظور القديم لقضاء وقت الفراغ والمنظور الحديث لذلك. ومن الأمثلة الهامة على ما جاء فى المنظور القديم، أشير إلى أن أرسطو كان يعتبر (التأمل) أفضل وسيلة لقضاء وقت الفراغ ولاستجلاب أفضل مشاعر السعادة وشاركه فيبلين (١٨٩٩م) ذلك الرأي وإن كان قد اعتبر أن وقت الفراغ لا يتمتع به سوى الأثرياء فقط حيث أن الفقراء يضطرون للكدح طوال الوقت لتلبية احتياجاتهم المعيشية الضرورية ومن ثم يرى فيبلين أن وقت الفراغ يعتبر أحد مؤشرات التصنيفات الطبقية للمجتمع. أما المنظور الحديث فيركز فقط على النواحى المادية كوسائل لقضاء وقت الفراغ وذلك إما بفعل أشياء مادية أو بالذهاب إلى أماكن معينة للترفيه doing things or going places ويرى أن ذلك كان كافياً وحده

لتجديد نشاط الجسم والروح معاً ولمنحهما الراحة اللازمة بعد بذل الأعمال الشاقة of body and soul recreation ومن الأمثلة على الأنشطة المقترح ممارستها في أثناء وقت الفراغ لتحقيق الهدف المذكور تواً ممارسة الألعاب الرياضية مثل لعبة التينيس؛ وممارسة الهوايات المسلية مثل صيد السمك.

هذا، ويفرق المؤلفان - السابق الإشارة إليهما- بين وقت الاستجمام re- creation الذي يعنى بشكل أساسي وقت تجديد النشاط الجسدي والعقلي والروحى Refreshment of Strength or body; mind and soul ووقت للتسلية أو الترفيه أو اللهو Amusement or entertainment الذى يتم قضائه بمجرد الحصول على المتعة الحسية أو الجسدية وذلك من خلال قنوات مختلفة عن تلك التي سبقت الإشارة إليها وذلك مثل الذهاب إلى الحفلات الغنائية والمسارح ودور السيرك (المرجع السابق، ص٤).

ويتضح ذلك التمييز بمزيد من التفصيل التصنيفى الأكثر دقة في التصنيف الرباعي للوقت المعني الذى قدمه «ناش»، حيث يقرر أن وقت الترفيه يتضمن أربعة مستويات أو أنماط يتمثل أولها فى مستوى الاستخدام السلبى للترفيه ومن الأمثلة عليه أنشطة المشاهدة فقط بدون جنى أى فائدة أخرى سوى ذلك؛ بينما هناك مستوى أكثر نفعاً وهو مستوى المشاركة الانفعالية مثلما يحدث عند مشاهدة عضو بأحد الأندية لمباراة كرة يشترك فيها فريق ناديه؛ وينقلنا «ناش» بتصوره

المعنى إلى مستوى ثالث أكثر إيجابية ويتمثل في المشاركة النشيطة، مثل تأدية لاعب من الهواة لدور مشارك وفعال فى مباراة كرة قدم، أما أفضل المستويات فنجده فى المستوى الرابع الذي يتضمن المشاركة المبتكرة مثل تأليف رواية أو اختراع جهاز.

ونحن نفضل بطبيعة الحال ذلك المستوى الأخير حيث أن المشاركة فى تلك الحالة تثمر جهوداً إبداعية خلاقة، ويمكن أن تفيد فى جانب تدعيم وتحسين العمل الاقتصادى والإنتاجى ويمكن أيضاً أن تحقق هدفاً مزدوجاً يتمثل في تنشيط وإعادة تجديد الروح والعقل والبدن من ناحية، وفى تحسين مستوى الأداء الاقتصادى الشخصى والقومى من ناحية أخرى. والواقع أن ذلك المستوى الرابع لنموذج «ناش» فى قضاء وقت الفراغ أو الوقت الحر أو وقت الترفيه ـ أياً كان المسمى ـ يمكن أن يعتبر ترفيهاً توافقياً أو ترفيهاً مكملاً وفقاً لنموذج مناظر للعالم «كيلى». حيث عرف ذلك العالم الترفيه التوافقى على أنه النشاط الذى تتم ممارسته بحرية ولكنه مع هذا يرتبط بأغراض نفعية. أما الترفيه المكمل فهو يتمثل ـ وفقاً لرأى «كيلى» ـ فى أى نشاط مكمل للعمل ولكنه يستقل عنه في الشكل أو المحتوى (روبرت ألين، ١٩٨٩م، ص٣١).

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التى تناولت وقت الفراغ بشكل ضمني أو منفصل، إلا أنه مازال هناك خلط كبير بين المفاهيم والمسميات والدلالات من ناحية، وبين المعايير القياسية التي تحدده

وتقيس مداه من ناحية أخرى. ويمكن أن يستدل على ذلك الخلط بما سبق عرضه، بالإضافة إلى بعض النقاط الأخرى مثل تلك التي أثيرت في دراسة هارولد وفوجيل حول اقتصاديات صناعة الترفيه (مرجع سبق ذكره، ص٤) فإذا اعتبر وقت الفراغ أو الترفيه أنه ذلك الوقت الذي لا يتم قضائه في إنجاز عمل اقتصادي أو تكسبي- فكيف يتم تصنيف الوقت المستغرق في أعمال وأنشطة متعلقة بذلك العمل أو يمكن لها أن تساعد على تدعيمه مع أنها تحدث في إطار زمني أو مكاني خارجه مثل ذلك الوقت الذي يستغرق في الاستعداد المسبق للذهاب إلى العمل (كارتداء الملابس المناسبة له وعمليات الانتقال إلى مكان العمل). وهؤلاء الذين يمارسون أنشطة شاقة على سبيل الهواية والترفيه مثل السباحة والتأليف والغناء ...الخ إنهم يبذلون بالفعل مجهوداً يمكن أن يزيد من العبء الشاق على الجسد أو على الذهن بدلاً من إراحته. فهل يعتبر ذلك من قبيل أنشطة وقت الترفيه، أم أنها من أنشطة العمل؟ وإن كان ذلك يتم وفقاً للحالة الأخيرة، فكيف يحدث هذا مع أنه لا يتم بهدف التكسب أو لا يتم الحصول على إيراد أو دخل منه؟!

الواقع أن ذلك الخلط يحدث نتيجة لخطأ الفرضية الأساسية التي تبناها العلم المعاصر القائم على المادية المطلقة وهي الإصرار على الفصل التام بين وقت العمل ووقت الفراغ؛ والدمج التلقائي أو العشوائي بين نفع الجسد وحاجة الروح. ذلك ما سوف نجد له حلاً حاسماً في المعالجة الإسلامية التي سيتم توضيحها في حينه.

وعلى أية حال، فإن تلك الإشكالية السابق الإشارة إليها تواً تحثنا على السعي إلى التعرف بمزيد من التفصيل على المعالجة العلمية لوقت الفراغ مقارنة بوقت العمل وذلك ستتم محاولة تحقيقه في الجزئية التالية.

٦/٢: المفاضلة بين وقت الفراغ وبين وقت العمل: من النقاط المثيرة التي استوقفتنا كثيراً أثناء عرضنا للحقائق السابقة، تلك التي طرحها العالم الفيلسوف «فيبلين» حين اعتبر أن (وقت الفراغ) نعمة لا يمتلكها إلا الأثرياء فقط وأنه لذلك يمكن أن يستخدم كمؤشر طبقي، وكمعيار صالح للتصنيف ما بين الطبقات، وقد لا يمثل ماقاله فيبلين فى هذا الصدد حقيقة كاملة يمكن أن تقبل على إطلاقها، ولكننا يجب ألا ننكر أيضاً وجاهة العلة التي تكمن وراءها وهي أن الفقراء وذوى الدخول المحدودة دائماً ما يلهثون لتحصيل دخول هزيلة بطبيعتها وبشكل دائم، وفى نفس الوقت فإن حاجاتهم الأساسية التي لم يتم الوفاء بها هى دائماً أكبر حجماً مقارنة بالحاجات الأساسية للأثرياء التي تلبى بسهولة ويسر أكبر نتيجة لتوافر القوة الشرائية الفعلية اللازمة.. ذلك إذا ما افترضنا ثبات العوامل الأخرى على حالها مثل عنصر الأمن والأمان الشخصى والاجتماعى والذوق الشخصى ودرجة الوعى الاستهلاكى والإنفاقى الرشيد ..الخ. وقد يكون فى ذلك نقطة لانطلاقنا إلى العرض الحالى المبنى على تصور جوهرى بأن الطلب على وقت الفراغ يتوقف على الطلب على العمل من أجل

التكسب أو بمعنى أكثر دقة فإننا يمكن أن نفترض بأن هناك علاقة تبادلية أو عكسية ـ وليست تكاملية ـ بين الطلب على وقت الفراغ والطلب على وقت العمل، وذلك ما أكدته بالفعل النظريات الاقتصادية المهتمة بمجال العمل الاقتصادي. ومع التأجيل المؤقت لأخذ وقت العبادات المفروضة فى الاعتبار، فسوف نحاول هنا إلقاء بعض الضوء على تلك العلاقة التفاضلية أو التبادلية بين وقت الفراغ ووقت العمل والطلب على كل منهما.

يعتبر العمل أحد الوسائل الجوهرية للتكسب ولتوفير القوة الشرائية الفعالة من ناحية؛ وأحد العوامل الأساسية للإنتاج ولتوفير المتطلبات البشرية من السلع والخدمات من ناحية أخرى. كما أن العمل يمكن أن يطلبه الإنسان ويسعى إليه لأسباب أخرى ـ بالإضافة إلى ما سبق ـ كتحقيق طموحات شخصية أو قومية مختلفة وكوسيلة للتواصل مع الآخرين.. وأيضاً كوسيلة لقضاء الوقت بشكل فعال وإيجابى ـ هذا، مع افتراض أن العمل الذى نتحدث عنه كله عمل إيجابى ولا يتنافى مع أحكام الشريعة أو القانون.

والواقع أن النظريات الاقتصادية للعمل تركز دائماً على الأجر كعامل أساسي مستقل يؤثر على الطلب على العمل ويرتبط به بعلاقة دالية طردية والتى تتضح فى أبسط صورها فى الشكل الآتى:

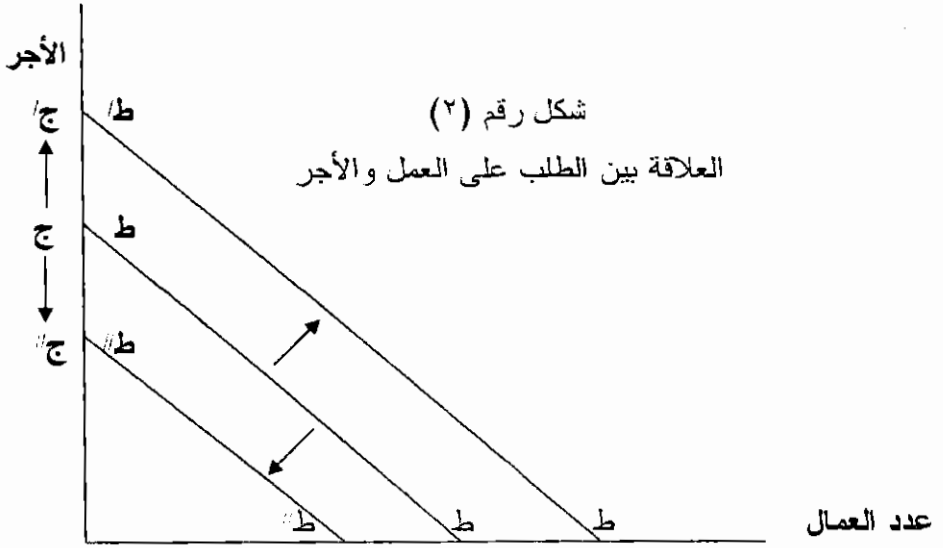

شكل رقم (٢)

العلاقة بين الطلب على العمل والأجر

فوفقاً للشكل (٢) نجد أنه عند متوسط الأجر السائد (ج) كان منحنى الطلب على العمل يتمثل فى (ط ط)، فإذا حدثت تغيرات جذرية مستمرة في أسعار عوامل الإنتاج الأخرى نتيجة لتطور التقنيات الحديثة المستخدمة فى الإنتاج بحيث حدث انخفاض ملحوظ لها. فإن ذلك يعنى انخفاض تكلفة الإنتاج مما يشجع أصحاب العمل على زيادة طلبهم على العمال من أجل زيادة كمية ما يقومون بإنتاجه وسوف يؤدى ذلك بطبيعة الحال إلى ارتفاع المستوى العام للأجور وهنا سينتقل منحنى الطلب على العمل إلى أعلى ليصبح متمثلاً في (طَ طَ). ولكن قد يحدث عكس ذلك نتيجة لحدوث كساد عام فى المجتمع، أو لأن استخدام التقنيات الجديدة أدت إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالى يؤدى ذلك إلى رفع المستوى العام لأسعار المبيعات مما يتسبب فى انخفاض الطلب عليها حيث يضطر أصحاب العمل فى تلك الحالة إلى خفض أجور العمال أو إلغاء ما كانوا يحصلون عليه من حوافز وفي تلك الحالة يبدأ الطلب العام على العمل فى الانحسار نتيجة لانخفاض المستوى العام للأجر إلى (جَ) ويصبح منحنى الطلب على العمل الجديد متمثلاً فى (طَ طَ).

غير أن المثال السابق يوضح حالة خيالية يندر أن تتحقق فى الحياة العملية ومن أهم أسباب ذلك أن العمال يحتاجون إلى العمل كوسيلة للتكسب وللوفاء باحتياجاتهم المعيشية على الأقل الضرورى منها. ومن ثم فإن انخفاض الأجور قد يدفعهم إلى تقليل الساعات التى

يعملون فيها ولكنهم لن يستغنوا تماماً عن العمل ويتوقفوا عن أدائه.. إلا إذا حدث ذلك نتيجة لظروف خارجة عن إرادتهم.. ذلك في حالة انتقال منحنى الطلب إلى أسفل نتيجة لانخفاض المستوى العام للأجور. أما في حالة ارتفاعه، فليس بضروري - أيضاً - أن يقبل جميع العمال - مدفوعين بذلك الحافز - على زيادة طلبهم على العمل إطلاقاً أو على زيادة عدد الساعات التي يقومون فيها بمثل ذلك العمل التكسبي. فما من شك في أن لهؤلاء العمال بحكم طبيعتهم كبشر مطالب أخرى يجب الالتزام بتلبيتها، وتلك المطالب لا ترتبط بالضرورة بالدخل وذلك مثل رعاية شئون الأسرة والاسترخاء وإراحة الجسد والذهن من عناء ما يتم بذله من عمل شاق بشكل أو بآخر..الخ. وهنا تتجلى أهمية تخصيص جزء من الوقت لقضاء مثل تلك الأمور وغيرها مما لا يتعلق بشئون العمل التكسبي. وهنا تبرز عملية المفاضلة بين تخصيص الوقت المتاح للإنسان بين العمل الاقتصادى من أجل الحصول على مزيد من الدخل أو تحقيق المزيد من المنافع المرتبطة بذلك العمل من ناحية؛ وبين الأمور الأخرى التى لا تتعلق بمثل ذلك العمل من ناحية أخرى حيث يتم ذلك فيما يطلق عليه بوقت الفراغ أو الوقت الحر الخال من أي التزامات للعمل الاقتصادي أو الرسمى.

وبالرجوع إلى نظرية قرار العمل Theory of the Decision to Work (رونالد إيرنبرج وروبرت سميث، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص٢٢٥، ٢٢٦). نجد أن ذلك القرار هو أحد ثلاثة خيارات لكيفية

قضاء الوقت حيث أن الخيار الثاني يتمثل في الأنشطة الترفيهية بينما يتمثل القرار الثالث في تنمية المهارات الخاصة والقيام بأعمال تساعد على زيادة الفرص المستقبلية للتكسب (مثل التعليم والتدريب والتمرن على أمور يمكن أن تفيد في المجال المستهدف). ولدواعي التبسيط يمكن القول بأن قرار العمل يمثل اختياراً ومفاضلة فيما بين الراحة؛ والعمل لقاء أجر. وبالتالي يعتبر الطلب على الراحة هو الوجه الآخر لعرض العمل. ولقد ذكر رونالد إيرنبرج وروبرت سميث أن وقت الراحة اليومي يمكن أن يقدر بنحو ١٣ ساعة يمكن خلاله إنجاز كل الأمور الأخرى التي تخرج عن نطاق العمل التكسبي من نوم وتناول طعام ومقابلة للحاجات الأساسية للبقاء وبالتالي - وبناء على تصورهما- فإنه يتبقى نحو ١١ ساعة يجب أن يتم قضائها في العمل التكسبي.

وفي دراسة أخرى (سلطان أبو علي، هناء خير الدين. ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ص١٤٤، ١٤٥)، تم أيضاً اعتبار ساعات العمل في جانب (العرض)، وساعات الراحة أو الفراغ في جانب (الطلب)، ثم قام المؤلفان بتوضيح كيفية المفاضلة بين العمل والفراغ من خلال استخدام منحنيات السواء وذلك لتحديد ساعات العمل التي يكون الفرد مستعداً لبذلها عند معدلات الأجر المختلفة. ولقد تم توضيح ذلك في الشكل رقم (٣) على اعتبار أن الدخل من العمل (المتمثل على المحور الرأسي) يمثل بطريقة غير مباشرة تفضيل العمل.

ووقت الفراغ (المتمثل على المحور الأفقى) يمثل بطريقة مباشرة وقت الفراغ الذي يختاره الشخص عند كل مستوى من مستويات الدخل المتاحة من عدد مختلف من ساعات العمل. وفى الشكل رقم (٣) يلاحظ أننا كلما ابتعدنا عن نقطة الأصل كلما دل ذلك على زيادة الإشباع المتحقق من مجموعات الدخل والفراغ المختلفة والعكس بالعكس.

ووفقا للتحليل السابق، تم افتراض أن هناك حداً أدنى من ساعات النوم لابد للإنسان أن يخصصها للراحة والغذاء وللنوم وتم تقديرها بعشر ساعات، وفي تلك الحالة يكون عنصر (الاختيار) صفراً، لأن الإنسان لا يملك الخيار فى ذلك، ولكن الخيار والمفاضلة بين الفراغ والراحة يمكن أن يتما بعد ذلك القدر من الساعات الذى يمكن أن يتمثل بالخط الأفقى وغ١ عند منحنى السواء (س١س١)؛ وغ٢ عند منحنى السواء الأعلى (س٢س٢)؛ و غ٣ عند منحنى السواء الأعلى (س٣س٣). هذا، حيث تتغير ظروف الإنسان عند كل مستوى لتلك المنحنيات وبالتالى يمكن أن يتغير الوقت (الإجبارى) للراحة. وفيما عدا ذلك، يمكن للإنسان إجراء المفاضلة المذكورة بين العمل وزيادة أو خفض الوقت المخصص للفراغ والراحة تبعاً لموقع منحنى السواء الذي يقع عليه.

شكل رقم (٣)

منحنيات السواء لمجموعات الدخل والفراغ

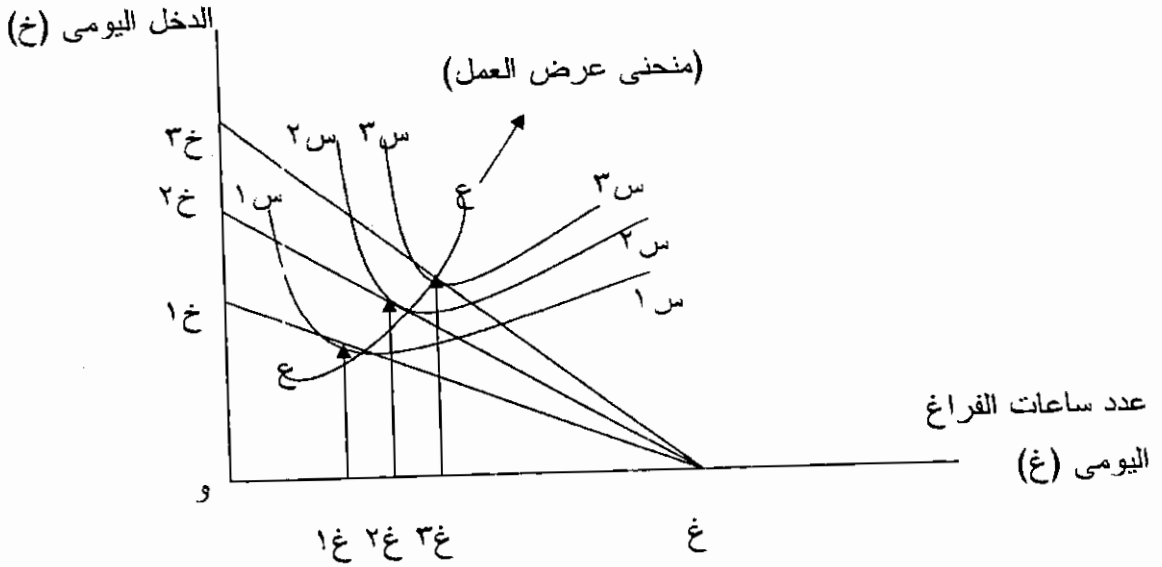

غير أننا نود أن نضيف تصوراً آخر لنا عن آلية التحرك التفاضلي بين وقتي الراحة والعمل حيث سنعتبر أن جانب العرض هنا يتمثل في العرض الإجمالي المتاح للإنسان من وقت بينما يتمثل جانب الطلب في كل من الطلب على العمل والطلب على الفراغ. وسوف نقدم نوعين من الأشكال الممثلة لذلك التصور على أساس حالتين متطرفتين أحداهما تصلح للتطبيق في حالة الثراء (حيث يمكن أن يعلو منحنى الطلب على العمل على منحنى الطلب على الفراغ بدون حدوث أي ضرر للإنسان) والأخرى تنطبق على حالات الفقر ومحدودية الدخل (وفيه يعلو منحنى الطلب على العمل منحنى الطلب على الفراغ بطبيعة الحال) وذلك كما يتضح من الشكلين (٤)، (٥).

شكل (٤)

عرض الوقت والطلب المزدوج عليه
في حالة الثراء والاستغناء

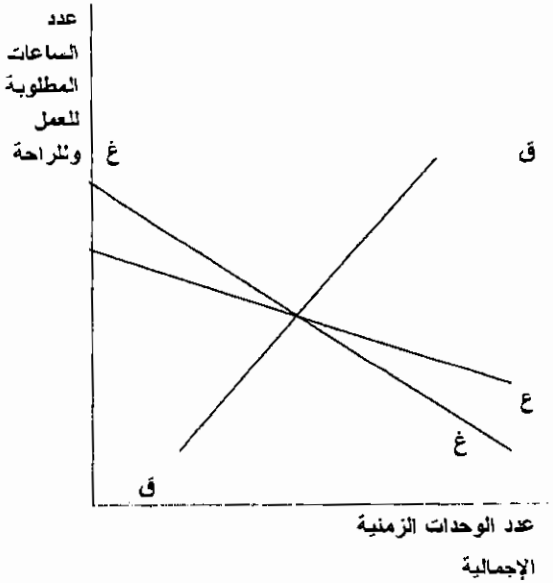

شكل (٥)

عرض الوقت والطلب المزدوج عليه
في حالة الفقر والحاجة

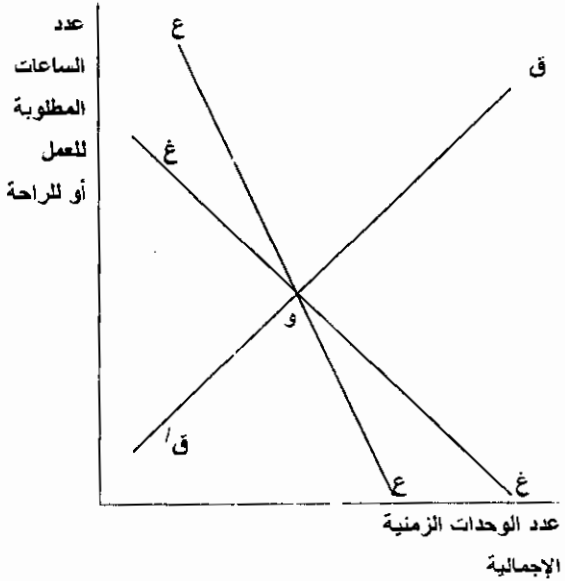

في كل من الشكلين (٤) ، (٥)، تم تمثيل الوقت الإجمالي المتاح للإنسان (في اليوم أو في الشهر أو في السنة ..الخ) على المحور الأفقي بينما تم تمثيل عدد الساعات المطلوبة للعمل أو للراحة (في إطار الوقت الإجمالي المتاح) على المحور الرأسي. حيث يمثل شكل (٤) الوضع بالنسبة للأثرياء الذين يفترض استغنائهم النسبي عن العمل، بينما يمثل شكل (٥) الوضع بالنسبة للفقراء الذين يفترض حاجتهم الملحة إلى العمل. ونتيجة للاستقرار النسبي لوضع الأثرياء مقارنة بوضع الفقراء، فإن منحنيي الطلب على العمل أو على الفراغ يكونان أقل انحداراً في حالة الأثرياء (تمييزاً لحالة استقرارهم النسبي) عن انحدار المنحنيين المناظرين في حالة الفقراء (تمييزاً لحالة عدم الاستقرار التي عادة ما يعانون منها بالمقارنة).

وعلى ضوء ما تقدم من افتراضات، يلاحظ من الشكل (٤) أن منحنى الطلب على العمل يعلو منحنى الطلب على الراحة أولاً مما يعني ركون الأثرياء إلى الراحة واستغراقهم وقتاً أكبر في ذلك من الوقت المستغرق في العمل إلا أنه وفقاً لنواميس الحياة والطبيعة التي خلقنا الله سبحانه وتعالى عليها، فإننا نجد أنه بعد نقطة التوازن (و) التي تمثل أفضل حال لتخصيص الوقت وتوزيعه بين العمل والراحة بالنسبة للأثرياء، ينعكس الوضع، ويبدأ طلب الأثرياء على العمل في التزايد وطلبهم على الفراغ في التناقص التدريجي ويستدل على ذلك بأن منحنى العمل أصبح يعلو منحنى الفراغ، وهناك أسباب متعددة

منطقية لحدوث ذلك التحول منها أن كثرة الإنفاق البذخي للأثرياء بدون وجود موارد مالية جارية تقابل ذلك الإنفاق لابد وأن ينتهي بتحويل هؤلاء الأثرياء إلى حالات من الفقر والحاجة التي تدفعهم إلى معاودة البحث عن عمل من أجل التكسب وسد الثغرة الإنفاقية المنذرة بالاتساع التدريجي بدون وجود وسيلة تمويلية لسدها. وحتى لو فرض جدلاً بعدم حدوث تلك المشكلة التحويلية وتولدها بفعل التأثير الزمني، فإن طول الراحة والابتعاد عن العمل الإيجابي يصيب الإنسان بالملل ويؤثر على علاقاته مع الآخرين الذين لا يجدون وقتاً كافياً لمجاراته في سلوكياته الترفية وبالتالي فسوف يصبح هؤلاء في حالة عزلة اجتماعية تدفعهم إلى المسارعة إلى القيام بأي عمل مناسب يضمن استعادة تواصلهم مع المجتمع وحفظ مكانة مناسبة لهم بداخله خاصة وأن الإنسان اجتماعي بطبعه. كما أن أداء فريضة زكاة الأموال والالتزامات المالية التطوعية والإنفاقية الأخرى التي فرضها الشرع ورغب في الحث عليها (مثل إنفاق الرجل على أسرته، ومساعدة المحتاج والتواصل الرحمي وأداء فريضة الحج والتضحية كل عام)، كل هذا من شانه أن يؤدي إلى تآكل الأموال المملوكة مهما كانت قيمتها الإجمالية المرتفعة مما يستلزم التوقف عن الانقطاع عن العمل؛ أو زيادة عدد ساعات العمل من أجل الوفاء بتلك الالتزامات المالية (الشرعية) الجارية.. ناهيك عن أن القاعدة الشرعية تعتبر المؤمن (القوى) خير وأحب عند الله من المؤمن الضعيف، وما من شك في أن العمل الفعال الذي يساهم في تحسين أحوال الفرد والمجتمع يعتبر من الوسائل الأساسية لتحقيق

تلك القوة. ويكفى أن نعرف أن كل أنبياء الله ورسله والصالحين كانوا يأكلون من عمل أيديهم حتى الأثرياء منهم مثل سيدنا سليمان عليه السلام (للتعرف على المزيد حول ذلك الأمر ارجع إلى: زينب الأشوح، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).

ولننتزع أنفسنا الآن، بالتوقف عن تقديم قائمة لا نهاية لها من أسباب ومحفزات تفضيل الإنسان (الفطرى) للعمل على الراحة الترفية حتى نتمكن من الاستطراد فى قنوات موضوعنا الأصلى، حيث ننتقل إلى الشكل رقم (٥) الذى يوضح حالتى الطلب على العمل وعلى الفراغ بالنسبة للفقراء الذين تدفعهم الحاجة والعوز إلى الطلب الكامل على العمل والسعى إلى استغراق أكبر وقت في أدائه بهدف تحسين الدخل وتدعيم القوة الشرائية لهم. وفي ذلك الشكل نجد -بطبيعة الحال- أن منحنى العمل يعلو على منحنى الفراغ في البداية نتيجة لما سبق توضيحه. وعند نقطة التوازن (و) تستقر الأحوال ويستطيع هؤلاء الفقراء أن يحققوا أهدافهم من العمالة بالتوصل إلى مستوى مرض للتكسب أو إلى مستوى مهني مقبول إلى آخره من الأهداف الأخرى المرتبطة بالعمالة. وعند تلك النقطة تبدأ أحوالهم في الاستقرار. ولأنهم قبل هذا لم يحصلوا على قدر كاف من الراحة ولم يقوموا بالوفاء بالالتزامات الأخرى بشكل كاف، فإنهم بعد تلك النقطة التوازنية يتجهون إلى الزيادة النسبية التدريجية لساعات الراحة أو لعدد الساعات التي لا يقضونها في العمل التكسبي كي يتمكنوا من

الوفاء بالالتزامات الأخرى وبالتالي يصبح منحنى الطلب على الفراغ هو الأعلى ومنحنى الطلب على العمل في وضع أسفل منه. ونتيجة لاعتياد الفقراء على العمل وبذل الجهد الشاق والجاد منذ البداية فلا يتصور أبداً أن يستمر اتجاههم في تخفيض ساعات العمل إلى الصفر .. ناهيك عما ذكرنا مسبقاً من أسباب ومحفزات تجعل من العمل سلوك بشرى فطرى لا يرفضه إلا المنحرفين وغير الطبيعيين من البشر.

ومما سبق يمكن أن نصل إلى نتيجة إجمالية وهو أن الإنسان بطبيعته لا يمكن أن يعيش حالة متطرفة من العمل المطلق أو الفراغ المطلق أياً كانت حالته وحاجته، غير أن عملية المفاضلة بين الوضعين يمكن أن تختلف نتيجة لعدد كبير من العوامل أهمها الحالة الاقتصادية للمرء.

غير أن هناك عاملاً آخراً لا يقل أهمية عن الحالة الاقتصادية في تأثيره على عملية المفاضلة بين العمل التكسبي من ناحية. والراحة والفراغ من ناحية أخرى وهو اختلاف النوع. وما من شك في أن تخصيص الوقت بالنسبة للمرأة يتسم بخصائص بالغة التميز بحكم طبيعة خلقها وطبيعة الدور الأساسي الملتزمة بالقيام به وهو رعاية الأسرة. لذا، فسوف يتم ختام عرضنا حول الوقت بالحديث عن التخصيص النسائي للوقت، وللأهمية الخاصة لتلك النقطة بالغة التميز، وحرصاً على التأكيد على أهمية التعمق الكافي في بحثها وتحليلها فنحن نفضل أن نطلق على عنوان تلك الجزئية المزمع بحثها «الوقت النسائي».

٧/٢: الوقت النسائي: أياً ما كانت الاتجاهات والجدالات والثقافات، فدائماً وأبداً ما يكون الدور الفطرى الرئيسي للمرأة هو رعاية جميع أفراد الأسرة وإدارة شئونها والاضطلاع بأعمال الطهو وتنظيف المنزل وترتيبه وتربية الأطفال وتقديم الغذاء المناسب لهم. وعلى الرغم من كل محاولات عكس الأمور البشرية (المعدولة) والتي وصلت مبالغاتها إلى السعى إلى جعل الرجل يحمل بدلاً من زوجته تذرعاً بشعارات المساواة النوعية الاستفزازية، فمازالت المرأة تحمل في جزء أساسى من جسدها وعاء التغذية الأول للمولود. وقد ثبت أن كل البدائل الغذائية للبن الأم الذى ترضعه لوليدها فى بداية حياته تتضمن الكثير من الأضرار المتنوعة (لمزيد من التفاصيل ارجع إلى: زينب الأشوح، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص١٨-٢٠). وفى نفس الوقت، فمع مرور الزمن، أصبح خروج المرأة إلى ميدان العمل ومشاركتها في إدارته أمراً مسلماً به، وأصبحت ممارسة المرأة للعمل الاقتصادى فى بعض الأحيان ضرورة ملحة خاصة مع تزايد نسب النساء اللاتي يعلن أنفسهم أو يعلن آخرين، وتزامن ذلك مع ارتفاع معدلات الطلاق والعنوسة وأيضاً زيادة معدلات تعليم الإناث المقترن بتنامى الطموح الأنثوى فى مجالات الأعمال والأنشطة المختلفة.

وبناء عليه، فعلى خلاف الوضع مع الرجل، أصبح على المرأة أن تقسم وقتها وتوزعه بين ثلاث قنوات: أعمال المنزل ورعاية أفراده، والعمل الاقتصادي، والراحة أو الفراغ الذى يمكنها من خلاله الوفاء

بحاجاتها الشخصية البحتة وإستعادة قواها ونشاطها اللازمين للتمكن من الاستمرار فى إدارة رحى عملها الشاق المزدوج.

وسوف يتركز اهتمامنا على بحث عملية تخصيص الوقت للمرأة العاملة على افتراض أن المرأة غير العاملة تتشابه حالتها مع الرجل العامل فى أنها تخصص وقتها بين بندين اثنين مثله: العمل (وهو فى تلك الحالة ما تقوم به من أعمال منزلية)؛ والراحة أو الفراغ الذي يتم قضائه في أمور أخرى مثل النوم وتناول الطعام والترفيه ...الخ. واتفاقاً مع ما ذكره رونالد إيرنبرج وروبرت سميث (١٤١٤هـ/١٩٩٤م، صـ٢٢٦)، فسوف نعتبر العمل أو الإنتاج نظير أجر أو عائد الذى يتم إنجازه خارج المنزل سواء مثل نظيره الذي يتم داخل المنزل، وذلك مع تحفظنا على أن الأخير يمنح صاحبه بعض الامتيازات فى توفير جزء لا يستهان به من الوقت الذى يستغرق فى القيام بأعمال أخرى ترتبط بشكل شبه حتمي ـ بالعمل خارج المنزل مثل الوقت المستغرق فى الانتقال اليومي من المنزل إلى مكان العمل الخارجى والعكس. والتمتع فى حالة العمل داخل المنزل بوجود وقت مشترك متداخل يمكن القيام فيه بأعمال متداخلة تخص الكسب والمنزل معاً (مثل العمل في إعداد الوجبات الجاهزة وتسويتها واقتطاع جزء منها لأفراد العائلة وإنتاج الملابس الجاهزة وتخصيص جزء من المتبقى منها لأفراد العائلة، وكذلك مثل قيام الأم بإرضاع طفلها في ذات الوقت الذي تمارس فيه عملها الاقتصادى).

ومن الملحوظات الطريفة التى نود أن نبدأ بها في هذا الصدد، أن الغالبية العظمى من الدراسات التي تناولت عنصر الوقت وأثره على الأداء الوظيفى النسائى وعلى حياة المرأة ومن يرتبطون بها بشكل مصيرى، كانت دائماً ما تركز على نوعين فقط من الوقت، الوقت المستغرق فى رعاية أطفالها وبقية أفراد الأسرة؛ والوقت المستغرق في أداء مهامها الوظيفية فى سوق العمل إن كانت عاملة، وقد لوحظ بوضوح تجاهل ما يجب أن تخصصه المرأة لنفسها وتتمتع به من وقت فراغ أو راحة، وكأنه من الطبيعي ألا تحصل المرأة على مثل ذلك الوقت!!

ولأن تغذية الأطفال خاصة المواليد منهم تعتبر من أهم المهام النسائية التى يجب أن يخصص لها وقت كاف لإنجازها ولإتمامها على الوجه المطلوب، فقد لوحظ تعدد الدراسات التي تناولت ذلك الموضوع. وفي بعض تلك الدراسات تم النظر إلى الحالة الغذائية للأطفال كمتغير تابع يتأثر بمتغير مستقل يتمثل في الوقت المتاح للأم، أو الذى تقوم بتخصيصه من أجل القيام بمهمة تغذية أطفالها، هذا بينما روعى في بعض تلك الدراسات أخذ عامل آخر فرعي (يتعلق بالوقت المذكور) فى الاعتبار التحليلى وهو طبيعة استمرارية ذلك الوقت أى إن كان ذلك الوقت المتاح لتغذية الأطفال مستمراً ومنتظماً بشكل دورى وملائم كوضع صحيح مستهدف، أو كان وقتاً متباعد التخصيص أو غير منتظم في حدوثه وتوجيهه إلى الرعاية المستهدفة

للأطفال. وفي بعض الدراسات المعنية بذلك الموضوع تقرر اعتبار الوقت المخصص لعمل المرأة (خاصة خارج منزلها) هو المتغير التابع. حيث قد تضطر الأم إلى الانقطاع الكلي أو المؤقت أو الجزئي عن عملها خارج المنزل من أجل التفرغ التام لرعاية أطفالها وتغذيتهم بالشكل الملائم المنشود كوسيلة ضرورية للاستثمار الإيجابي لعمالة المستقبل، في الوقت (المبكر) المناسب. حيث أن إهمال عملية التغذية والإعداد المبكر الصحيح للطفل كي يصبح قوة عاملة إيجابية وصحيحة فى المستقبل قد يؤثر سلباً على مقدرته أو كفاءته الاستيعابية والإنتاجية في المستقبل، حيث يصبح وقت العلاج والإصلاح الغذائي والصحي للقدرات البشرية الضعيفة قد فات أوانه خاصة إذا أدى ذلك الإهمال المبكر إلى الإصابة بحالات حادة أو مزمنة من سوء التغذية (انظر على سبيل المثال: باري بوبكين وفلورينتينو سولون. ١٩٧٦؛ باري بوبكين، ١٩٨٠؛ دافانزو& دونالد، ١٩٨٣؛ كينج& روبرت، ١٩٨٣؛ جايل& جريفيث، ١٩٨٤).

وفى دراسة قديمة نوعاً ولكنها تتضمن معلومات ونتائج تحليلية عالية القيمة مقارنة بالدراسات المناظرة التى ظهرت في أوقات أحدث (وراى& آجويرى، ١٩٦٩)، قام المؤلفان بتصنيف المتغير المستقل الذي اعتبراه (وقت عمل الأم خارج المنزل) إلى نوعين، ثم تم تحليل الوضع المستهدف مع كل منهما على حدة، أحدهما يتمثل في الوقت الكامل للعمل (Full Time)، والآخر يتمثل فى العمل لبعض الوقت

أو الوقت الجزئي الذي تستغرقه الأم فى العمل (Part Time). حيث أثبت المؤلفان أن الحالة الغذائية لأطفال الأمهات العاملات لبعض الوقت أفضل من نظيرتها لأطفال الأمهات العاملات كل الوقت. حيث يدل ذلك على أن الأثر التربوى السيئ للأمهات على أطفالهن يرجع جزئياً إلى استقطاع الوقت اللازم منحه لرعاية الأطفال وقضائه (كله أو بعضه) فى أمور أخرى!

ومن منظور مختلف نوعاً ما، أوضحت دراسة حول العلاقة بين الدخل والوقت والعمالة النسائية من ناحية وبين تغذية الطفل من ناحية أخرى حقيقة هامة وهى أن هناك عنصرين رئيسيين لرفاهية الإنسان هما السلع goods والوقت time ، وأضافت تلك الدراسة بأن عنصر الوقت يمكن بدوره أن يتحول إلى دخل وبالتالي إلى سلع بإحدى وسيلتين إحداهما أن يستغل ذلك الوقت في القيام بأحد الأنشطة التكسبية فى سوق العمل الخارجي بحيث يتيح للمرأة العاملة (أو لأى إنسان عامل) فرصة اكتساب دخل وزيادته الذي يتيح بدوره فرصة الحصول على السلع المحققة لمظاهر الرفاهية المنشودة؛ كما أن هناك وسيلة أخرى مباشرة وهى أن تقوم المرأة ـ داخل بيتها ـ بإنتاج وبتوفير سلع الرفاهة والتى من أهم أشكالها الوجبات الغذائية الشهية والملائمة لاحتياجات كل فرد من أفراد العائلة (باري بوبكين، وفلورينتينو سولون، ١٩٧٦، ص١٥٦).

وبالانتقال إلى مجال آخر للتحليل الاقتصادى للوقت النسائى. نجد أن بعض الدراسات اعتبرت الوقت الذي تضع فيه المرأة مولودها وتأخذ فيه أجازات نتيجة لمتاعب الحمل؛ أو بغرض رعاية الطفل يؤثر بشكل سلبى على الطلب عليها فى سوق العمل؛ بل إنه يهدد وضعها المهني القائم خاصة في ظل التحول إلى سياسات التخصيصية التي تقوم على هيمنة القطاع الخاص الذي يهدف بدوره إلى تحقيق أكبر ربح ممكن بأقل تكاليف ممكنة بغض النظر عن المصالح الإنسانية للعاملين لديه، وبالتالي فهو يعتبر المرأة عنصراً غير مرغوباً فيه للعمل لديه لكثرة أجازاتها وتقطعها المستمر عن العمل مما يضر بمصلحته وبخط سيره الطبيعى (على سبيل المثال انظر إلى محيا زيتون، وسلوى فؤاد. ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

وفى دراسة موسوعية ورائدة حول منافع العمل داخل المنزل لكل طوائف المجتمع (زينب الأشوح، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م) تم التوصل إلى أن العمل الاقتصادى داخل المنزل يمكن أن يتيح للمرأة ليس فقط وقتاً كافياً لرعاية كل أفراد أسرتها بشكل كافٍ، بل أيضاً لممارسة عمل اقتصادي يدر دخلاً يفيد فى تحسين مستواها ومستوى عائلتها ويحقق طموحاتها أياً كانت. ولو أن الكتاب ـ كغيره من الدراسات ـ أغفل أيضاً أهمية العمل داخل المنزل فى إتاحة وقت فراغ أفضل للمرأة العاملة (مقارنة بالوقت الذى لا يكاد يتاح لها إذا كان عملها يتم خارج المنزل)، كما أغفل نوعاً آخراً من المنافع المرتبطة بالعمالة

النسائية داخل المنزل ويتمثل فى تمكينها من أداء ما عليها من عبادات وفروض في الأوقات المفروضة وبأداء أفضل، مما يتيح لها متعة ثلاثية الأبعاد تتمثل أول أبعادها فى إرضاء خالقها، والثاني في تقديم قدوة منظورة دائمة التواجد لجميع أفراد الأسرة، والثالث فى شحن الجانب الروحى من تكوينها الإنسانى أول بأول بدون تعريضها لمخاطر الخواء الروحى التدريجى الذي تتعرض له المرأة التي تعمل خارج منزلها وتخصص كل وقتها لذلك العمل بحيث تسارع في استغراق فضلاته في رعاية أسرتها ولا يتبقى لها بعد ذلك أى وقت لشحن روحها ولإجراء عملية الصيانة الروحية اليومية لذاتها، ذلك الذي لاشك سيؤدى في النهاية إلى زيادة إحساسها بالاضطهاد وبالتعب من مشقة ما تبذله من عمل داخل بيتها وخارجه، ثم بالاستمرار فى التذمر وفى التشاحن الذى يؤدى في نهاية الأمر إلى التفكك العائلى الذي لا يخفى على أحد أنه أصبح ظاهرة عالمية معاصرة.

أما المثير حقاً، فإن الرأى الغربى، وغير المسلم أصبح يتجه هو أيضاً لتشجيع العمالة المنزلية واعتبارها الشكل الأفضل اقتصادياً واجتماعياً وصحياً، بل وتم اعتبارها وسيلة ملائمة لكثير من الفئات التى تواجه مشكلة العمل خارج المنزل حتى وإن كانوا رجالاً مثل هؤلاء الذين اضطروا إلى التقاعد المبكر وكبار السن.

وفى هذا الصدد نذكر على سبيل المثال ما صرح به رونالد إيرنبرج وروبرت سميث (١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص٣٥٣، ٣٥٤) من

أن العمل المنزلى والعمل السوقى يعتبران (بديلين) مما يوحى بأنهما لا يجدان فرقاً في متضمنات ومنافع كل منهما وأنهما لا يجدان تمييزاً لأحدهما على الآخر. ولكنهما أضافا حقيقة بالغة الأهمية ـ وذلك ما يعنيناـ وهى أن العمل السوقى ووقت الفراغ يعتبران (بديلين) تقريباً. وعدم تحديدهما للعمل المنزلى كبديل لوقت الفراغ يعنى ضمناً أنه لا يؤثر تأثيراً معنوياً عليه ولا يؤدى إلى الانتقاص الضار بما يتضمنه من منافع. ويقر هذان العلمان الأمريكيان (الذين يعملان أساتذة اقتصاد بجامعة كورنيل بالولايات المتحدة الأمريكية) بأنه إذا عملت المرأة بالسوق فإنها ستضطر إلى استخدام مربية أو عاملة نظافة لإعانتها على استكمال ما لا يتيح وقتها بالقيام به من أعمال منزليةـ أما إذا كانت تعمل داخل منزلها فهى ـ على حد قولهماـ ستوفر ما تقوم بدفعه للآخرين وسيحدث تحسن كبير في عملية تخصيصها للوقت المتاح.

وعلى نفس الدرب، يؤكد أحد علماء الاقتصاد الصينين في دراسة له (حول أثر العمالة النسائية على تفاوت الدخل الأسرى مع التركيز على هونج كونج)؛ على أن العمل داخل المنزل ووقت الفراغ المتاح للمرأة التي لا تعمل خارج منزلها ينطويان على دخل غير مباشر خاصة لأنه معفى من الضرائب tax free. ويلاحظ فى تصريحه هذا بأنه يتفق ـ ضمنا مع العالمين السابقين فى النظر إلى العلاقة بين الوقت المستغرق فى العمل داخل المنزل من ناحية؛ وبين وقت الفراغ للمرأة التي لا تعمل خارج منزلها ـ من ناحية أخرىـ وهي علاقة تداخلية أو

تكاملية وليست علاقة تبادلية مثل الحال عند العمل خارج المنزل (سيويت لينج، ١٩٩١م، ص١٤٧).

والواقع أن تخصيص الوقت وأهمية استغلاله لجميع أفراد الأسرة ــ وليس للمرأة وحدها ـ مازال موضوعاً مهملاً في الدراسات المتخصصة على الرغم من أننا يمكن أن نعتبره نموذجاً جوهرياً إن صح استغلاله وتخصيصه وتوجيهه داخل المنزل ولكل أفراد الأسرة فسوف نضمن أن يصح استغلاله وتخصيصه بالتبعية خارج المنزل ولكل أفراد المجتمع، فالأسرة هي نواة المجتمع وأفرادها جزء من أفراده لذا فإن اللوم يوجه بشدة للعلماء المتخصصين الذين يتجاهلون ذلك المجال بالغ الأهمية ولا يتناولونه إلا بشكل عرضي أو ضمني كأفكار متناثرة داخل موضوعات أخرى رئيسية تستخدم كصلب للتحليل وللتقصي.

وعند هذا الحد نود التوقف وكبح جماح رغبتنا في الاستطراد والتوغل في تلك المجالات بالغة الأهمية والتي يصعب أن نتبصر لها نهايات محددة. ولنهرع للواذ بالمعالجة الإسلامية المستنبطة من العلم الإلهي النموذجي في محاولة للاسترشاد بأضوائها المنيرة لتحديد خط السير الصحيح على درب استغلال الوقت المتاح للإنسان وكيفية ترشيده بأفضل الوسائل الممكنة. هيا إذن للتعرف على تلك المحاولة التي يتم تقديمها في الفصل التالي الذي نقف على مشارفه.